S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/16519
1 May 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٢ من القرار ٥٤٤ (١٩٨٣)

١- يقدم هذا التقرير عملا بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن وأسند الى الأمين العام بمقتضاها مهمة جديدة لبذل مساعيه الحميدة لتشجيع التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص، ومدّد دوريا تلك المهمة. وفي تلك القرارات، بما في ذلك أحدثها وهو القرار ٥٤٤ (١٩٨٣) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، طلب من الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز في مهمته.

٢- وجدير بالذكر أنه على أثر صدور الاعلان القبرصي التركي المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ اجتمع مجلس الأمن في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر واتخذ القرار ٥٤١ (١٩٨٣). وفي الكلمة التي ألقاها زعيم الطائفة القبرصية التركية، سعادة السيد رؤوف دنكتاش، أمام المجلس في جلسته ٢٤٩٨ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم السيد دنكتاش "صفقة سلم" أعلن فيها استعداد الجانب القبرصي التركي للدخول فورا في مفاوضات مع الجانب القبرصي اليوناني، في اطار مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، **بشأن المواضيع التالية:**

" ألف - اقامة ادارة مؤقتة في فاروشا تحت رعاية الامم المتحدة، دون أى مساس بالمركز السياسي النهائي للمنطقة.

" ويمكن ان يدخل الطرفان في مناقشات في الحال للتخطيط لاقامة هيكل الادارة المؤقتة.

" يجب ألا تكون هناك حدود عددية لعدد القبارصة اليونانيين الذين يعاد توطينهم في المنطقة.

" تكون منطقة اعادة التوطين تماما كما حددت في الخريطة القبرصية التركية المؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١.

../..

" تقدم الأمم المتحدة المساعدات التقنية، حسبما يلزم، لمسح وترميم مباني المدينة وهياكلها الاساسية وتسهيل عملية اعادة التوطين .

" باء - اعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي لحركة النقل المدني تحت ادارة مؤقتة من جانب الامم المتحدة، بما يحقق الفائدة المشتركة للجانبين في قبرص." (S/PV.2498 ، الصفحة ٢١ ؛ مستنسخة أيضا في الوثيقة S/16159) .

٣- وفي ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ، أذنت للمتحدث باسمي أن يدلي بالبيان التالي:

" قرأ الامين العام باهتمام المقترحات المقدمة من السيد دنكتاش في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ . ويشير الامين العام الى ان جوانب هامة من هذه المقترحات تسير وفق الخط الذى انتهجته التدابير العملية الاولية التي ناقشها من جانبه مع الطرفين خلال شتاء ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، عملا بالنقطتين ٥ و ٦ من الاتفاق الرفيع المستوى المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٩ . ويرى الامين العام انه طبقا للولاية التي عهد مجلس الامن بها اليه فان من سلطته ان يضطلع بالمسؤوليات المقترحة فيما يتعلق بفاروشا وبمطار نيقوسيا الدولي" .

٤- ولقد ناقشت مع السيد دنكتاش في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر "صفقة السلم" التي قدمها ، كما ناقشتها مع وزير خارجية تركيا في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر. وقد أوضحت أنه من الممكن للأمم المتحدة أن تتفق هي والقبارصة الأتراك على الخطوات الأولية المتعلقة بفاروشا ، ذلك أن هذه الخطوات تتعلق بجعل الأراضي الواقعة حاليا تحت سيطرة القبارصة الأتراك جزءا من المنطقة الحاجزة التي توجد بها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص.

٥- وفي الأيام التي تلت ذلك، تلقيت من الحكومة التركية اشارات مشجعة واضحة مؤداها ، في جملة أمور، أن توضع منطقة فاروشا المحددة تحت اشراف وادارة مؤقتين من جانب الأمم المتحدة لحين التوصل الى اتفاق بشأن الحل النهائي لمشكلة قبرص. وبناء على هذا ، وعلى أثر اجراء المزيد من المشاورات مع الجانب التركي ، قدم الى السيد دنكتاش في نيقوسيا في ٩ كانون الاول /ديسمبر، بواسطة ممثلي الخاص بالانابة، السيد هولغر، مشروع اعلان مقترح للأمم المتحدة بشأن فاروشا . كما واصلت على مدى الاسابيع التالية مناقشة المشروع مع المسؤولين الاتراك في نيويورك. ونظرا لما ذكر من أن الجزء من المنطقة المحددة الواقع غرب طريق ضرينيا هو جزء مأهول ، فقد كان مفهوما ان المنطقة ستوضع تحت ادارة الأمم المتحدة وسيستوطن فيها القبارصة اليونانيون على مرحلتين متتاليتين أو أكثر.

٦- وفي ٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ بعث لي السيد دنكتاش رسالة تتضمن مقترحات لاتخاذ تدابير معينة على سبيل المساعي الحميدة فيما يتعلق بفاروشا ، واعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي ، واعادة تنشيط اللجنة المعنية بالمفقودين ، والاطار العام للعلاقات بين الجانبين من اجل احراز تقدم نحو التوصل الى تسوية نهائية. وذكر بالتحديد في الرسالة أن فاروشا ومطار نيقوسيا الدولي يمثلان "قضيتين منفصلتين لا تشكل أي منهما شرطا مسبقا للاخرى". وقد عممت رسالة السيد دنكتاش بوصفها وثيقة بناء على طلب الممثل الدائم لتركيا (A/38/770-S/16246).

٧- وفي ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ زارني فخامة الرئيس كهريانو، الذي قدم لي ورقة تتضمن تعليقات على مقترحات السيد دنكتاش المؤرخة في ٢ كانون الثاني /يناير (أنظر A/38/773-S/16274). وفي اجتماع آخر بتاريخ ١١ كانون الثاني /يناير سلمني السيد كهريانو ورقة تتضمن " اطارا مقترحا لتسوية شاملة للمشكلة القبرصية".

٨- وفي ١٦ كانون الثاني /يناير التقيت بالسيد دنكتاش في الدار البيضاء وزودته بموجز " للاطار" القبرصي لليوناني ، وتناقشنا حول هذا الموضوع. وذكرت له انني أنوى تقديم افكار معينة لتحقيق مزيد من التقدم.

٩- وفي ١٧ كانون الثاني /يناير، في الدار البيضاء أيضا ، واثناء حضوري اجتماع قمة منظمة المؤتمر الاسلامي ، أتيحت لي فرصة الالتقاء بالرئيس التركي افرين ، الذي حثني على استئناف المحادثات بين الطائفتين دون شروط مسبقة. وشرحت له أفكاري من أجل اعادة تنشيط عملية التفاوض في قبرص بشرط التأكد من حسن نية الطرفين. وقد كنت افكر، لبلوغ هذه الغاية، في خطة مؤقتة لخصت للرئيس التركي عناصرها الرئيسية.

١٠- وبناء على تعليماتي قام مساعدون لي بمزيد من التوضيح للعناصر العديدة للخطة المؤقتة في مناقشات أجروها مع المسؤولين الاتراك في الدار البيضاء وفي جنيف ونيويورك عقب لقائي بالرئيس افرين مباشرة.

١١- وعند عودتي الى مقر الامم المتحدة في اوائل شباط/فبراير، استأنفت اتصالاتي بالجانب التركي بغرض زيادة تفصيل الخطة. وخلال شباط/فبراير وأوائل أذار/مارس داومت اتصالاتي بهدف توضيح وتفصيل مشروع الخطة الذي كنت أنوي تقديمه الى الطائفتين في قبرص. وخلال هذه الاتصالات كان لدي من الاسباب ما جعلني أشعر بالثقة في امكان اعتمادي على تفهم الحكومة التركية ومساعدتها في التحرك قدما.

١٢ - وفي ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، التقيت بالرئيس كبريانو في نيويورك وأوجزت له بصورة عامة الاتجاهات التي كنت آمل أن أضع من خلالها ، بتفهّم الأطراف ، نهجا لتحسين الحالة مؤقتا فيما يتعلق بقضايا معيّنة متنازع عليها وذلك تيسيرا لعقد اجتماع رفيع المستوى يؤدي الى استئناف الحوار بين الطائفتين . وقد شجعني الرئيس كبريانو على مواصلة جهودي .

١٣ - وفي ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، أعلنت السلطات القبرصية التركية انها تنوي اتخاذ علم خاص بها . وطلبت الى ممثلي الخاص بالانابة أن ينقل الى السيد دنكتاش انه سيصعب التوفيق بين ذلك الاجراء والجهود التي ابذلها ، ونقلت نفس وجهة النظر الى الممثل الدائم لتركيا في نيويورك .

١٤- وفي ١٦ آذار/مارس التقيت بالسيد دنكتاش في نيويورك وسلمته الخطة المقترحة التالية :

" تمهيدا لعقد اجتماع رفيع المستوى ولاستئناف الحوار بين الطائفتين ، يتوصل الاطراف الى تفاهم مع الامين العام على انه مادام مستمرا في الجهد الدبلوماسي الذي يبذله حاليا :

" (أ) لن تتخذ خطوة اخرى لتدويل المشكلة القبرصية ، ولن تواصل المبادرات الجارية حاليا ؛

" (ب) لن تكون هناك متابعة للاعلان الصادر عن القبارصة الاتراك بتاريخ ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، ولن تواصل المبادرات الجارية حاليا ؛

" (ج) يلتزم كلا الجانبين للامين العام التزاما تبادليا بعدم زيادة القوات العسكرية في الجزيرة نوعا او كما ؛ ويوافقان أيضا على نظام لقيام قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بمعاينات للتحقق من ذلك ؛

" (د) تقوم السلطات القبرصية التركية بتحويل منطقة فاروشا كما هي محددة في مقترحاتها المؤرخة في ٥ آب/اغسطس ١٩٨١ ، الى الامين العام ، الذي يقوم بوضعها تحت الادارة المؤقتة للامم المتحدة ، كجزء من المنطقة الحاجزة التي تسيطر عليها قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ويتم تنفيذ التحويل على مراحل على مدى فترة من ٦ الى ٩ شهور ، يتفق عليها بين سعادة السيد دنكتاش والامين العام وتعلن وقت الاجتماع الرفيع المستوى . ويبدأ التحويل بالقطاع الواقع شرق طريق ضيرينيا والممتد جنوبا حتى المنطقة الحاجزة الحالية ، التي يتم تحويلها خلال اسبوعين من بدء تنفيذ هذه الخطة . وتقوم السلطات القبرصية التركية بوضع جدول زمني للتحويل التدريجي للجزء المتبقي من منطقة فاروشا ، الذي يجب ان يستكمل خلال الفترة الزمنية المحددة التي تتراوح من ٦ الى ٩ شهور المبينة ، وبتنفيذ ذلك الجدول . ولذلك ستصبح المنطقة التي سيديرها الأمين العام جزءا من المنطقة الحاجزة ، مما يعني ان عملية الاستيطان من جانب القبارصة اليونانيين سيقررها الامين العام . ومن المفهوم ان المنطقة لن تعود الى الولاية القضائية للقبارصة اليونانيين لحين الوصول الى اتفاق نهائي على تسوية للمشكلة القبرصية . ولن يسمح للافراد المسلحين ، بخلاف افراد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، بدخول هذه المنطقة ؛

"(هـ) توافق الاطراف على قبول نداء من الامين العام لعقد اجتماع رفيع المستوى وعلى اعادة فتح باب الحوار بين الطائفتين".

١٥- وقد زارني السيد اياكوفو، وزير خارجية قبرص، في المقر يومي ١٩ و٢٠ آذار/مارس. ووصفت له، بعبارات عامة، طبيعة الخطة، موضحا له بصورة خاصة ان الهدف يتمثل في أن يتم التوصل الى اتفاق رسمي بشأن تفاصيل عناصرها المختلفة في اجتماع رفيع المستوى يعقد تحت رعايتي الشخصية. ومن شأن ذلك الاجتماع ايضا ان يفتح الطريق امام اعادة بدء الحوار بين الطائفتين من اجل التوصل الى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية.

١٦- وفي نيقوسيا سلم السيد دنكتاش لممثلي الخاص بالانابة رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس موجهة الي، وصفها على انها "رد مؤقت" على الخطة التي وضعتها، وطلب فيها الحصول على ايضاح بشأن النقاط الاربع الاولى من الخطة. ويرد استنساخ لرسالته أدناه (المرفق الاول).

١٧- وفي اليوم التالي، أبرقت ردي على رسالة السيد دنكتاش عن طريق ممثلي الخاص بالانابة (انظر المرفق الثاني).

١٨- وفي ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤، أعلن السيد دنكتاش أن طائفته تعتزم اجراء استفتاء دستوري في آب/اغسطس وانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٤. وفي هذه الحالة، طلبت من ممثلي الخاص السفير هوغو غوبي القيام بزيارة عاجلة لقبرص نيابة عني.

١٩- وقد وصل السفير غوبي الى نيويورك قادما من بوينس ايريس يوم ١٤ نيسان/ابريل لاجراء مشاورات تفصيلية معي بشأن المهمة المكلف بها. وقد اعطيته ايضا رسالة كي ينقلها الى السيد دنكتاش. وغادر متوجها الى نيقوسيا في اليوم نفسه واستقبله الرئيس كبريانو يوم ١٦ نيسان/ابريل. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قام بزيارة السيد دنكتاش وسلمه رسالتي، التي يرد استنساخ لها في المرفق الثالث ادناه.

٢٠- وفي ١٧ نيسان/ابريل جرى احتفالان في انقرة ونيقوسيا وصفا علنا بأنهما يشكلان تقديم "وثائق تفويض" لاقامة علاقات دبلوماسية. وابلغت القيادة القبرصية التركية بعد ذلك السيد غوبي ان هذين الاحتفالين كان قد تم ترتيبهما قبل ذلك بوقت طويل. وفي هذا الصدد، أذنت للمتحدث باسمي ان يدلي بمايلي:

"ان الأمين العام ليأسف بالغ الاسف للاحتفالين اللذين جريا اليوم في قبرص الشمالية وفي انقرة على التوالي. وقد اصدر الامين العام الى ممثله الخاص هوغو غوبي، تعليمات بان ينقل فورا الى المعنيين قلقه البالغ ازاء هذه التطورات التي تهدد جهوده الحالية بالخطر".

٢١ - وفي ١٨ نيسان/ابريل ، سلّم السيد دنكتاش للسيد غوبي رد جانبه على الخطة التي عرضتها عليه يوم ١٦ آذار/مارس كي ينقله اليّ (انظر المرفق الرابع) .

٢٢ - وفي اليوم نفسه ، اجتمع السيد غوبي مع الرئيس كبريانو وأطلعه على الحالة . وغادر السيد غوبي نيقوسيا يوم ١٩ نيسان/ابريل وحضر بعد ذلك لاحاطتي علما بما تمّ .

٢٣ - ان التطورات الواردة في هذا التقرير غنية عن التعليق . وقد يود أعضاء مجلس الأمن أن يفكروا مليّا فيما يتعين اتخاذه من تدابير بغية الحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور في الحالة . ويبدو أن أحد المتطلبات الهامة هو المحافظة على استمرار عملية الاتصال والتفاوض . وأود في هذا الصدد أن أؤكد للمجلس أنني على استعداد ، اذا ما تقرر ذلك ، لأن أواصل الاضطلاع بأقصى ما في وسعي بمهمة المساعي الحميدة المسندة اليّ من قبل المجلس مادامت هناك مساندة واضحة لها . وأحد المتطلبات الجوهرية الأخرى هو استمرار وزع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ، الذى أصبح وجودها في ظل الحالة الراهنة أمرا لا غنى عنه أكثر من أى وقت مضى . وسوف أعلم المجلس بشأن هذه المسألة في تقريرى الدورى عن عملية الأمم المتحدة في قبرص .

٢٤ - وقد أسند مجلس الأمن مهمة المساعي الحميدة للأمين العام في عام ١٩٧٥ ويقوم بتمديدها بصورة منتظمة منذ ذلك الحين . والأمر الآن متروك للمجلس لكي يقيّم الحالة الراهنة ويقرر الاجراء الذى يلزم اتخاذه لاعادة تنشيط البحث عن تسوية سلمية وتوفير ما يلزم لهذا البحث من دعم سياسي . وانني مقتنع بأن هذا البحث أمر حيوى لمصالح الشعب القبرصي بأسره وكذلك للسلم بعامة .

المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٤ وموجهة الى
الأمين العام من سعادة السيد ر. د نكتاش

كما سبق ان أخبرتكم اثناء اجتماعنا في نيويورك في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤، فانني سائر في عملية الحصول على آراء حكومتنا وزعماء أحزابنا السياسية بشأن الأفكار المكوّنة من خمس نقاط لاستئناف المفاوضات بين الجانبين. وقد أجريت فعلا اتصالاتي الأولى معهم، وسوف أجرى مزيدا من المشاورات بعد أن تتاح لهم فرصة دراسة افكاركم.

ولكني في هذه الأثناء أردت ان اكتب اليكم دون إبطاء للحصول على بعض التوضيحات بشأن مبادرتكم.

وأود أن أوضح من البداية اننا نعتبر أن مبادرتكم الحالية تنبع فقط من مهمة المساعي الحميدة التي عهد بها اليكم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأود التأكيد على اننا لا نستطيع، تحت أية ظروف، قبول أية مبادرة أو اجراء يتخذ في اطار القرار ٥٤١ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي أوضحنا موقفنا منه بما فيه الكفاية.

وفيما يلي النقاط المحددة التي أود طرحها والتي نكون ممتنين لو زوّدتمونا بشأنها بتوضيح للفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) من الورقة التي تتضمن افكاركم والتي قدمتموها الي:

(أ) تقترحون في هذه الفقرة "ألا تتخذ أية خطوات أخرى 'لتدويل' المشكلة القبرصية". ونحن نود أن نعرف نطاق كلمة 'تدويل' على وجه الدقة؛ وهل المقصود تقييد معناها ليغطي فقط اللجوء الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أم انه سيشمل أيضا، كما نعتقد انه ينبغي ان يشمل، جميع ما يقوم به القبارصة اليونانيون في الساحة الدولية من أنشطة لا تتفق مع أهداف اتفاقات القمة مثل:

- جهودهم ودعايتهم غير البنّاءة داخل حركة بلدان عدم الانحياز؛
- أنشطتهم الضارة المماثلة في اطار مؤتمر وبلدان الكومنولث؛
- الجهود التي يبذلونها للحصول على تمثيل من جانب واحد في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وقلب الوضع القائم منذ عشرين سنة في هذا الصدد، بما فيه الامتناع عن القيام من جانب واحد بشغل المقاعد المحجوزة في الجمعية البرلمانية لممثلي قبرص بأكملها؛

- الجهود التي يبذلونها لكي تفرض بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي حظرا على الصادرات القبرصية التركية من الفاكهة والمنتجات الزراعية ؛
- جهودهم وأنشطتهم المتعددة الرامية لفرض حظر اقتصادي عام على قبرص الشمالية ؛
- اعلانهم المستمر بأن موانئنا ومطاراتنا " غير شرعية " ومغلقة أمام الحركة الدولية ؛
- محاولتهم لمنع البلدان الاسلامية من عقد صلات اجتماعية واقتصادية ودينية معنا .

وتذكرون سعادتكم انه تم التوصل الى اتفاق مماثل للاتفاق المتوخى في الفقرة (أ) من ورقتكم ، وذلك في النقطة ٦ من اتفاق النقاط العشر الذي تم في ختام اجتماعي بالسيد كبريانو في الفترة ١٨ - ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، وهي النقطة التي جاء فيها من بين أمور أخرى " انه اتفق على الاحجام عن أي عمل قد يعرّض للخطر نتائج المحادثات " . وبالرغم من هذا الاتفاق فان القبارصة اليونانيين استمروا في أنشطتهم التدويلية كما يتضح من الفقرة التالية المقتطفة من تقرير الأمين العام آنذاك رقم(A/34/620) المؤرخ في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ :

" ١٧ - . . . وأعرب القبارصة الأتراك عن قلقهم المتزايد ازاء ما قدمه القبارصة اليونانيون من مبادرات في اجتماعات دولية ، بما في ذلك اجتماعات كولومبو (٤ - ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٩) ولوساكا (١ - ٧ آب/اغسطس) وهافانا (٣ - ٧ أيلول /سبتمبر) ومؤتمر الاتحاد البريدي العالمي في ريو دي جانيرو في أيلول /سبتمبر - تشرين الأول /اكتوبر . وفي رأي القبارصة الأتراك ان أعمال القبارصة اليونانيين في هذه المحافل تأتي خرقا للنقطة ٦ من اتفاق ١٩ أيار/مايو وتظهر أن القبارصة اليونانيين لا يهتمون بالتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات لمشكلة قبرص وانما يسعون ثانية الى اقامة نظام وحدوي بدلا من اقامة نظام اتحادي " .

وان انتهاكات الجانب القبرصي اليوناني السابقة للاتفاقات من هذا النوع ، عندما يناسبه القيام بذلك ، يثير فينا مخاوف كثيرة من ان اي اتفاق من النوع المقترح في الفقرة (أ) من ورقتكم قد يلقى مصيرا مماثلا على يدي الجانب القبرصي اليوناني .

(ب) يقترح في هذه الفقرة " ألا تكون هناك متابعة للاعلان الصادر عن القبارصة الأتراك في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، وألا تواصل المبادرات الجارية حاليا " .

../..

وتقدرون سعادتكم ان الهدف الرئيسي لممارسة الشعب القبرصي التركي حقه في تقرير المصير في شكل اعلان دولة مستقلة في قبرص الشمالية كان من أجل تأكيد مساواتنا من جميع الجوانب وتسهيل انشاء اتحاد حقيقي بين كيانين سياسيين متكافئين . وما جعل هذا الاعلان ضروريا رفض الجانب القبرصي اليوناني طوال عشرين عاما التسليم بحقنا ووضعنا اللذين لا يمكن انكارهما بوصفنا شريكا مؤسسا في جمهورية قبرص . ونتيجة لذلك فاننا لا نستطيع ان نتقبل فكرة اننا ارتكبنا أمرا خاطئا أو غير شرعي ضد القبارصة اليونانيين . واذا كان هناك شيء من عدم شرعية في قبرص فان مسؤولية ذلك تقع على الادعاء الكاذب من جانب القبارصة اليونانيين بحقهم في حكومة قبرص .

وهكذا فانه اذا اقترح عدم استمرار الشعب القبرصي التركي في استكمال الآثار الطبيعية والقانونية للدولة فانه لمن الانصاف والعدل مطالبة الشعب القبرصي اليوناني بالتخلي عن الادعاء بأنه " حكومة عموم قبرص " وجعله يتقبل مبدأ اعلان جنيف المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ الصادر عن الدول الضامنة الثلاث ؛ أي تركيا واليونان والمملكة المتحدة وتقبل المساواة في المركز بين شعبي قبرص ، كما يتجلى في القول بأن " هناك ادارتين تتمتعان بالحكم الذاتي ، ادارة الطائفة القبرصية اليونانية ، وادارة الطائفة القبرصية التركية " .

وانكم لتقدّرون أن بعض الجوانب الواقعة في اطار هذه الفقرة ، مثل اعداد واعتماد دستور جديد ، تدخل برمّتها في اختصاص السلطة التشريعية (المجلس التأسيسي) وليس في اختصاص السلطة التنفيذية . وان اعتماد دستور جديد لن يشكّل عقبة في طريق اقامة اتحاد مع الجنوب لأنه حتى الولايات الداخلة في اتحاد تكون لها دساتيرها الخاصة بها . ولن يصعب اجراء تعديلات مناسبة على كل من الدستورين في الشمال والجنوب ليتفقا مع الدستور الاتحادي الجديد المقترح .

(ج) يتوخى في هذه الفقرة ان يلتزم كلا الجانبين " بعدم زيادة القوات العسكرية في الجزيرة نوعا أو كمّا " .

ومن الحقائق المعروفة تماما انه لم تحدث أي زيادات في القوات العسكرية في قبرص الشمالية منذ عام ١٩٧٤ . بل على العكس حدثت تخفيضات كبيرة باستمرار منذ ذلك الحين . ومن الجدير بالذكر انه في الآونة الأخيرة جدا ، بعد أن قدمنا مقترحاتنا التي تتسم بحسن النيّة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، سحب ٥٠٠ ١ جندي تركي آخر كدليل جديد على حسن النيّة .

والواقع ان اليونان والجانب القبرصي اليوناني هما اللذان ظلا يتسلحان من جديد في الجنوب ويزيدان من تكديس اسلحتهما . فاليونان هي التي تعتزم في الحقيقة ، طبقا للتقارير الأخيرة ، ارسال ١٥٠٠٠ جندي آخر الى قبرص الجنوبية ، و " وزير الداخلية والدفاع " القبرصي اليوناني هو الذي ذهب الى فرنسا في الأسبوع الماضي فقط لشراء اسلحة اضافية متطورة من هناك . وقد أذاعت بالفعل وسائط الأنباء (يرجع الى برنامج لهيئة الاذاعة البريطانية أذيع في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٤) تقارير عن نزول ٣٠٠٠ جندي يوناني في الجنوب ، ومن العجيب حقا اننا لم نسمع عن أي اجراء على الاطلاق من أي جانب لادانة هذا التحرك الخطير الاستفزازي !

وفي رأينا ان الالتزام يقع فقط على الجانب القبرصي اليوناني بالامتناع عن جميع الأنشطة العسكرية التي من شأنها أن تخل بتوازن القوات الذي استتب في عام ١٩٧٤ ، والذي هو السر في الهدوء والسكينة السائدين في الجزيرة . ويشكل هذا شرطا لا غنى عنه لوجود المناخ اللازم لعملية تفاوض مفيدة .

(د) هذه الفقرة تتناول افكاركم بشأن فاروشا .

والباعث الرئيسي على القلق هنا هو أنه فور تسليم منطقة فاروشا المعنية ، قبل استئناف المحادثات ، ستكون تلك المنطقة قد ضاعت بلا هدف فيما يتعلق بالحل النهائي ، اذا حدث ولم تستأنف المحادثات أو اذا انقطعت بعد استئنافها . ويبدو أنه سيتحتم وضع ضمان محدد للحيلولة دون حدوث ذلك . وأنا على استعداد ، كما ذكرت في العرض الذي قدمته في ٢ كانون الثاني/يناير ، لأن أناقش هذه المسألة معكم في الوقت المناسب ، ولكن ليس في ضوء هذه الملابسات الجديدة .

وفيما يتعلق بذلك الجزء من منطقة فاروشا المعنية بالذكر ، المقترح نقله في المرحلة الثانية ، يجب ان يوضع في الاعتبار أن هذه المنطقة قد استوطنها بالفعل آلاف اللاجئين من القبارصة الأتراك . والخطة المتوخاة في هذه الفقرة ستعني تشريد هؤلاء الناس الذين عاشوا هناك لسنوات كثيرة .

فمَن سيتحمل تكلفة هذا التغيير الجذري وتوفير السكنى المقارنة وسبل العيش ؟ فمن المؤكد انه لا يمكن ان ينتظر من هؤلاء الناس أن يتخلوا عن منازلهم الحالية وأن يعيشوا في خيام أو أي أماكن أخرى مؤقتة . فهل درس هذا الجانب من جوانب المشكلة ، وما هي مقترحاتكم ؟

وجاء في الجزء الثاني من الفقرة (د) ان " المنطقة لن تعود الى الولاية القضائية للقبارصة اليونانيين لحين الوصول الى اتفاق نهائي على تسوية للمشكلة القبرصية " . فهل يعني هذا ان المنطقة المقصودة بالذكر ستظل تحت ولايتنا ، وهو ما يجب ان يكون ،

أم انكم تفكرون في وضعها تحت ولاية الأمم المتحدة وفي هذه الحالة لن تكون لديكم السلطة القانونية لصيانة القانون والنظام ؟

وعلى الرغم من ان القصد من هذه الرسالة هو استيضاح المسائل المذكورة آنفا ، فقد يكون من المناسب ان يذكر هنا انه في الاجتماع الأولي الذى عقدته مع كل من الزعماء الحزبيين السياسيين وأعضاء الحكومة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٤ ، أبديت شكوك بشأن مقترحات ناروشا ، وبصفة خاصة بالنظر الى انهم يرون ان مقترحاتنا المتعلقة بفاروشا والمؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، وهي المقترحات التي لا تزال مفتوحة للنقاش ، تشكل أساسا سليما للتقدم .

وسأكون ممتنا لو قدمتم لي آرائكم وتوضيحاتكم بشأن النقاط المثارة في هذه الرسالة . وعندما ترد الي وأناقش الأمر مرة أخرى مع حكومتنا وأعضاء الجمعية التأسيسية والزعماء الحزبيين السياسيين فسأخطركم بما أتوصل اليه من نتيجة .

(توقيع) رؤوف ر. دنكتاش
الرئيس

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٤ موجهة
من الأمين العام الى سعادة السيد ر. دنكتاش

تلقيت رد كم المؤقت المؤرخ في ٣٠ آذار/مارس ، الذى نقله الي السيد هولغر معثلي الخاص بالانابة .

وقبل أن أدلي بردود فعلي الأولية على هذا الرد ، أرى أن علي أن أعلق على بعض الملاحظات الشفوية التي أدليتم بها في اجتماعكم مع السيد هولغر .

في البداية ، أرى أني مضطر لملاحظة أنني لا أقبل أى ربط بين مساعي الحميدة والمداولات الجارية في الهيئات التشريعية في واشنطن أو غيرها . وكما تعلمون تماما ، فانني أبذل مساعي الحميدة بموجب الولاية التي عهد بها الي مجلس الأمن ، وهو الهيئة الوحيدة التي أنا مسؤول أمامها . وفوق ذلك ، وبينما ليس لي أن أدخل في مسألة لها مساس بالعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا ، فاني متيقن من أنكم وسواكم من المعنيين تدركون تماما أنه لا توجد حاليا عواقب عملية يتمخض عنها التعديل القانوني المقترح في مجلس شيوخ الولايات المتحدة . ويذكر ذلك ، يتعين ألا تصبح التطورات في الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة ، في نظرى ، سببا لارجاء أو تعقيد دراسة الخطة التي أوجزتها لكم بتاريخ ١٦ آذار/مارس .

أما بالنسبة للايضاحات التي تطلبونها الآن ، فأود أن أدلي بالتعليقات الأولية التالية :

(أ) أن الخطة التي أوجزتها والمؤلفة من نقاط خمس يجب أن ينظر اليها بوصفها كلا متكاملا .

(ب) وبناء على ذلك ، يوجد ترابط مباشر فيما بين جميع مكوناتها . وفي هذا السياق الشامل ، مثلا ، يمكن عمليا ألا تتوقف البتة درجة " ازالة صفة التدويل " ، على الدرجة التي " لا توجد فيها متابعة لاعلان ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر " . وبينما أحيط علما برأيكم القائل بأن الطائفة القبرصية التركية لا تستطيع أن تتقبل فكرة أنها " ارتكبت أمرا خاطئا " أو غير شرعي " في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، يجب علي أن أتذكر بالقدر نفسه موقف القبارصة اليونانيين القائل بأن لهم الحق في الرجوع الى المحافل الدولية .

(ج) لقد لاحظت موقفكم بشأن مسألة القوات العسكرية في الجزيرة . وأعتقد

../..

بصورة جازمة أنه ينبغي عدم زيادتها كيفا ولا كما ولهذا السبب بالذات تم ادراج هذا المكون في الخطة التي أوجزتها لكم .

(د) ان جوهر الاقتراح المتصل بفاروشا هو أن تتخذ ترتيبات بين الطائفة القبرصية التركية والأمين العام شخصيا . وسيكون عليّ أن أعمل بمساعدة مجلس الأمن على كفالة ألا يتحقق ما تخشونه من " ضياع المنطقة بلا هدف " . انني على قناعة بأن البحث عن تسوية عادلة في قبرص ، يتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى ، قيادة تتحلى بالشجاعة وبعد النظر ، وهذه هي الروح التي حدثت بي الى الاتصال بكم . وانني متأكد بأننا اذا سرنا بالطريقة التي أوجزت ، فسيتسنى الاهتمام بالآثار الانسانية والمالية المترتبة على الترتيبات الخاصة بفاروشا ويمكن للأمم المتحدة بالتأكيد أن تنشر وسائل حفظ القانون والنظام في المنطقة التي ستكون خاضعة لولاية الأمم المتحدة .

ولا حاجة لأن أضيف بأنني أتطلع الى تلقي ردكم المدروس تماما .

خافيير بيريز دى كويار

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤ موجهة من
الامين العام الى سعادة السيد ر. دنكتاش

لقد طلبت الى السفير غوبي ان ينقل اليكم هذه الرسالة الشخصية لاقتناعي بأننا قد بلغنا مرحلة حاسمة في البحث عن تسوية عادلة ودائمة متفق عليها لمشكلة قبرص ، في اطار مهمة المساعي الحميدة التي أوكلها اليّ مجلس الأمن .

ففي ١٦ اذار/مارس ١٩٨٤ ، عرضت عليكم بعض الافكار لوضع خطة دقيقة التوازن ترمي الى تمهيد الطريق لعقد اجتماع رفيع المستوى واستئناف الحوار بين الطائفتين تحت رعايتي . وقد رسمت تلك الخطة بعد دراسة دقيقة للأفكار التي أوجزتموها في البيان الذى ادليتم به امام مجلس الأمن في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، وفي اثناء اجتماعاتنا المختلفة ، وبعد اسابيع من المشاورات التفصيلية مع حكومة تركيا ، بما في ذلك اجتماع هام مع الرئيس ايفرن في الدار البيضاء في ١٧ كانون الثاني/يناير . وقد بذل كل جهد ممكن لارضاء وجهات النظر التركية والقبرصية التركية . ولابد انكم قد لاحظتم في هذا الصدد ان الخطة ليست مشروطة بأية اجراءات سبقة يتخذها اى من الطرفين . واذا وضعنا كل شيء في الاعتبار ، فقد كان انطباعي ان بوسعي أن أعوّل وانا اقدم الخطة ، على ان طائفتكم ستنظر فيها بعين التأييد . وكما تذكرون ، فقد استجبت فورا لطلب الحصول على توضيحات الوارد في رسالتكم المؤرخة في ٣٠ آذار/مارس .

ومنذ ذلك الحين ، اتيحت لي الفرصة كي ألاحظ بعض ما ذكرتموه لممثلي الخاص بالانابة وللصحافة أيضا ، وفضلا عما أعلن في ١٠ نيسان/ابريل بشأن اعتزام طائفتكم اجراء استفتاء دستوري وانتخابات في آب/اغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، على التوالي . وانكم تدركون بالطبع ان من شأن اتخاذ اجراءات وفقا لهذه الاسس ، أن ينزع الى المساس بجزء اساسي من الخطة التي قدمتها لكم في آذار/مارس الماضي . بيد انني افضل من ناحيتي ان افترض انكم تعتزمون تغيير الاجراءات المذكورة اذا تم التوصل في هذا الوقت الى اتفاق بشأن الخطة .

وانني اناشدكم جديا ، في هذه المرحلة الحرجة ان تستجيبوا على نحو مواتٍ للخطة المقترحة وبالطبع سيكون السفير غوبي على اتصال ايضا بالجانب القبرصي اليوناني بشأن دورهم في هذه الخطة .

../..

وكما تعلمون ، فانني لا استطيع مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي كلفت بهـــا الا بالتعاون والتأييد المخلصين من قبل من يعنيه الأمـر . ولذلك فان من الهام بالنسـبة لي ان اكون في موقف يسمح لي بأن ابلغ مجلس الأمن بأن التعاون والتأييد اللازمين ما زالا متوفرين ، وان كلا الطرفين في قبرص ما زالا ملتزمين بالبحث بحسن نية ، عن تسوية عادلـة ودائمة متفق عليها في اطار مهمة المساعي الحميدة الموكولة اليّ . وكما تدركون ، فانـــي اجد لزاما عليّ ان ابلغ المجلس على نحو واف ، في موعد مبكر ، بموقف الطرفين واحتمـــالات احراز مزيد من التقدم في اطار مهمة المساعي الحميدة التي اقوم بها .

ويحدوني وطيد الأمل في ان تسود الحنكة السياسية والشجاعة ، وبعد النظر ، وان يكون ما يدخره المستقبل لقبرص هو السلم والتفاهم في اطار اتحادي ، لا النزاع الذي لا نهاية له بكل ما ينطوي عليه من أخطار .

(توقيع) خافيير بيريز دي كويبـار

المرفـق الرابع

رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ موجهة الى الامين العام من السيد ر. دنكتاش

الحاقا برسالتي المؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٤ (التي ارسلتها اليكم لابلاغكم بنهجنا لحل المشكلة ، قبل قيام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة باتخاذ قرارها المدمر) وردكم الذى يحمل نفس التاريخ ، والذى نقله الي السيد هولبروك ، ممثلكم الخاص بالانابة ، اخبركم بأنني واصلت مناقشاتي ، بشأن افكاركم المكونة من خمس نقاط ، مع اعضاء حكومتنا ومع قادة الاحزاب السياسية .

وتمثل الاجماع العام الذى انبثق عن هذه المناقشات في ان نعرض عليكم آرائنا حول اقتراحاتكم المكونة من خمس نقاط ، وان نقدم بعض الافكار الجديدة المحددة ، التي نأمل ان تيسر احراز تقدم نحو استئناف المفاوضات بين الجانبين .

وكما هو موضح ايضا في خطابكم المذكور اعلاه المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ، فان العملية التي نشترك فيها حاليا انما تسير في اطار مهمة المساعي الحميدة التي عهد بها اليكم مجلس الأمن في ٢١ اذار/مارس ١٩٧٥ . وأرى انه من الواضح تماما ان قرار مجلس الأمن ٥٤١ وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي رفضناها للأسباب التي ذكرناها في حينه ، لا تسعنا بأى حال من الأحوال . ومن الواضح ان مهمة المساعي الحميدة تلك تتضمن اجراء عملية مشاورات أو استطلاعات مع الجانبين ، بغية التوصل الى صيغة يقبلها الطرفان لاستئناف المفاوضات بين الجانبين على اساسها القائم المتفق عليه من الطرفين . وعلى ذلك ، فان المسألة ليست " قبول " أو " رفض " افكاركم ، وهو ما يراه القبارصة اليونانيون على مايبدو ، وانما هي عملية تنطوى على محاولة لايجاد ارضية مشتركة يمكن استئناف المفاوضات استنادا اليها . وقبل تناول افكارنا الجديدة ، اود ان اشير الى النقطة (ب) من اقتراحكم ذى النقاط الخمس ، والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا .

فاذا كان يتعين على الجانب القبرصي التركي الامتناع عن المضي في تنفيذ الآثار الطبيعية والقانونية المترتبة على اعلان استقلالهم ، استتبع ذلك قيام الجانب القبرصي اليوناني ايضا باتخاذ اجراء مقابل ، والامتناع عن الادعاء ، زيفا ، بأنه هو " حكومة عموم قبرص " والموافقة على الامتناع عن اتيان اى سلوك يتعلق بانتحال هذه الصفة . وبعبارة اخرى ، فان مبدأ المساواة ، الذى نعلق عليه هذه الاهمية القصوى ، يمكن ان يتجلى ، اما من خلال مضي الجانب القبرصي التركي في تنفيذ الآثار الطبيعية والقانونية المترتبة على اقامة

الدولة ، واما من خلال امتناع الجانب القبرصي اليوناني عن ادعاء انه " حكومة عموم قبرص " . واذا كنا سنتحرك قدما نحو تحقيق حل اتحادي ، وجب ان نتحرك سويا ، على اساس من المساواة ، وليس من منطلق الاعتقاد الخاطئ بأن أحد شريكي الاتحاد المقترح هو " الحكومة " في حين لا يتعدى المؤسس المشارك الآخر كونه مجرد " اقلية " أو " مجموعة اثنية " . وفي اطار هذه الاعتبارات نرى انه سيكون من الظلم والاجحاف ان تتوقعوا منّا الا نمضي في تنفيذ الآثار الطبيعية والقانونية المترتبة على قيام الدولة . والعدل يقتضي ان يكون من المتوقع ان تقابل أية لفتة من جانبنا في هذا الصدد بتحركات مناظرة من جانب القبارصة اليونانيين حتى يكون هناك ضمان بتوازي التحرك قدما نحو ايجاد حل عادل ونهائي .

وهناك نقطة اخرى ، نرى انه ينبغي ان تكون واضحة في الاذهان ، وهي ان الجانب القبرصي التركي لا يمكن ان يقبل الرأى القائل بأن الشعب القبرصي التركي قد ارتكب خطأ فاحشا باعلانه قيام دولة مستقلة ، وان عليه ، نتيجة لذلك ، ان يدفع ثمنا مقابل استئناف المحادثات بين الطائفتين .

لقد اعلنّا بالفعل عن ايماننا الراسخ بأن القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، المقدر لهم ان يتعايشوا جنبا الى جنب في الجزيرة ، يستطيعون ، بل وينبغي لهم ، ايجاد حل سلمي وعادل ودائم لجميع الخلافات القائمة بينهم ، وذلك من خلال المفاوضات المباشرة . وما فتئت اقامة مشاركة فعالة فيما بيننا ، في اطار اتحادي ، تمثل هدفنا ، واننا لمصممون ومستعدون ان نبذل كل جهد بنّاء ممكن تحقيقا لهذه الغاية . ولا نزال نرى انه من اجل شيوع جو من حسن النية ، ومن اجل اقامة ثقة متبادلة ، وبالتالي تيسير البحث عن تسوية شاملة عن طريق التفاوض ، ينبغي للجانبين ان يضعا ، دون تأجيل ، بعض التدابير المحددة موضع التنفيذ . وفي هذا الصدد قام الجانب القبرصي التركي بالفعل افكارا محددة في مقترحاته المؤرخة في ٢ كانون الثاني يناير ١٩٨٤ ، والتي قد يكون من المفيد ان نشير الى بعضها فيما يلي :

- يمتنع الجانبان عن عرقلة مصالح بعضهما البعض في ميادين التجارة والسياحة والنقل والاتصالات وما الى ذلك ، بغية تعزيز حسن النية والثقة المتبادلة ومن اجل فائدتهما وازدهارهما معا .

- يستفيد الجانبان بصورة عادلة من جميع المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية المقدمة الى قبرص . وينشآن هيئة مشتركة على مستوى تقني بغرض تقاسم هذه المعونة الدولية بصورة عادلة . ويمتنعان عن التدخل فيما تقدمه مؤسسات الاقراض الدولية من ائتمان أو غيره من التسهيلات المالية الى اى من الجانبين .

../..

- تنشأ لجنة اقتصادية وتقنية لدراسة مسألة التعاون بين الجانبين في المجالات التالية : التجارة والسياحة والسفر والمشاكل البلدية والامداد بالمياه والمحافظة على المياه وصيانة التربة والمشاكل البيئية .

وقد علمتنا التجارب الماضية في عملية التفاوض التي استمرت على نحو متقطع منذ عام ١٩٦٨ ان المشكلة لا يمكن حلها بمجرد اجراء مناقشات لا نهاية لها بشأن المسائل القانونية أو التقنية أو الدستورية . وانما المطلوب هو توفر رغبة اصيلة لدى كلا الجانبين للتحرك سويا بروح من التعاون والتفاهم على الطريق المؤدي الى الاتحاد الفيدرالي على اساس تساوي الشعبين . وقد قدمنا مقترحاتنا في ٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ في اطار هذه الروح . وكان ذلك هو السبب ايضا في انني اقترحت عقد مؤتمر قمة بين الزعيمين بغرض توضيح المسائل واعادة التأكيد على الأساس الحالي والمتفق عليه بصورة متبادلة والمتعلق بانشاء جمهورية اتحادية ذات منطقتين في الجزيرة . وقد يكون من بين النقاط التي ينبغي مناقشتها في اجتماع القمة المقترح ايجاد طرق للتعاون في ميدان العلاقات الدولية ، والتعاون عموما في اقامة علاقات عملية بين شعبي قبرص على نهج " الاطار العام " الوارد في مقترحات حسن النية التي قدمناها في ٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، والتي نؤمن ايمانا راسخا انها ستكون للمنفعة المتبادلة لكلا الجانبين . ولحين التوصل الى تسوية نهائية ، اقترح ان يبت زعيما الشعبين في جميع المسائل المتصلة بالشؤون الخارجية ، اللذين ينبغي لهما ان يتفقا على ان يجتمعا بصفة منتظمة لهذه الاغراض .

أما وقد بيّنت الخطوط العريضة لنهج الجانب القبرصي التركي ازاء الجهود المبذولة لتحقيق السلم في قبرص عموما وازاء مبادرتكم الحالية بصفة خاصة ، أود أن أعرض عليكم أدناه طائفة من الأفكار المحددة التي يحدوني الأمل في أن تيسّر ممارسة ايجاد أساس مشترك لاستئناف عملية التفاوض في قبرص .

١ — ان الطرفين ، بالنظر الى ان اجتماع القمة المقرر عقده في اطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة التي عهد بها اليه بموجب قرار مجلس الأمن ٣٦٧ ، سيتيح لهما الفرصة لاعادة تأكيد عزمهما على تشجيع التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمسألة قبرص عن طريق المفاوضات المباشرة ، على أساس المساواة ، ووفقا للأسس القائمة والمتفق عليها بينهما ، مع توفر قصد الاسهام في تهيئة مناخ يحبذ عقد اجتماع القمة هذا ، يتفقان على ما يلي :

(أ) يتعهد الطرفان بعدم اتخاذ أية خطوة كانت لتدويل مسألة قبرص ، والتوقف عن جميع المبادرات الجارية فعلا من هذا القبيل ، وعدم اثارة مسألة قبرص في أية محافل دولية لا يوجد فيها تمثيل مشترك للطرفين ؛

(ب) يقبل الجانب القبرصي التركي أن يضع القطاع الواقع الى الشرق من طريق ضرينيا والممتد جنوبا حتى خط الدفاع المتقدم للجانب القبرصي اليوناني من منطقة فاروشا ، كما هي محددة في خريطة الجانب القبرصي التركي الصادرة بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ ، تحت ادارة مؤقتة للأمم المتحدة ، وفقا لاتفاق مفصل يتوصل اليه بين الأمين العام للأمم المتحدة والسلطات القبرصية التركية ؛

(ج) اذا قدم الأمين العام للأمم المتحدة ، بعد مضي عام من دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ ، تقريرا مفاده ان الطرفين قد امتثلا للشروط الواردة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، تبدأ عملية اعادة توطين القبارصة اليونانيين في المنطقة المشار اليها في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه والموضوعة تحت الادارة المؤقتة للأمم المتحدة ؛ وفي حالة انتهاك الجانب القبرصي اليوناني للشروط الواردة في الفقرة الفرعية (أ) ، تنتهي الادارة المؤقتة للأمم المتحدة المنشأة في المنطقة على النحو المحدد في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه وتعود المنطقة المذكورة فورا الى ولاية القبارصة الأتراك ؛

(د) يتم بالتزامن مع بداية عملية اعادة التوطين في المنطقة على النحو المحدد في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه السماح للسائحين من البلدان الثالثة القادمين الى

المنطقة المذكورة والخارجين منها باستخدام كل من الموانئ الجوية والبحرية القبرصية التركية والقبرصية اليونانية التي يختارونها .

٢ - يوافق الطرفان على قبول دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لعقد اجتماع قمة بمجرد أن يتم التوصل الى اتفاق على النقاط المشار اليها في الفقرة ١ أعلاه .

٣ - يتخذ في اجتماع القمة قرار بشأن موعد استئناف عملية التفاوض للتوصل الى تسوية شاملة على أساسها القائم والمتفق عليه بين الطرفين .

٤ - ينظر في مسألة اعادة توطين القبارصة اليونانيين في القطاع الواقع الى الغرب من طريق ضرينيا بمنطقة فاروشا كما هي محددة في الخريطة القبرصية التركية الصادرة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ ، وذلك على النحو المنصوص عليه في النقطة ٥ من الاتفاق المنبثق عن اجتماع القمة بين دنكتاش وكبريانو ، في ذات الوقت الذي تبدأ فيه المفاوضات من أجل تسوية شاملة ، وبعد التوصل الى اتفاق بشأن اعادة توطين فاروشا تحت الادارة المؤقتة للأمم المتحدة . وينفذ هذا الاتفاق دون انتظار نتيجة المناقشات بشأن الجوانب الأخرى للمسألة القبرصية . بيد ان عملية اعادة التوطين في القطاع الواقع الى الغرب من طريق ضرينيا لن تسبق بأية حال عملية اعادة التوطين في القطاع الواقع شرق طريق ضرينيا .

٥ - لن توضع منطقة فاروشا ، كما هي محددة في الخريطة القبرصية التركية الصادرة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ ، تحت ولاية القبارصة اليونانيين حتى يتم التوصل الى اتفاق نهائي بشأن تسوية شاملة لمشكلة قبرص . ولا يخل انشاء ادارة مؤقتة للأمم المتحدة في المنطقة المذكورة بمركزها السياسي النهائي .

٦ - في ذات الوقت الذي تبدأ فيه عملية اعادة توطين القبارصة اليونانيين في القطاع الواقع الى الغرب من طريق ضرينيا من منطقة فاروشا ، كما هي محددة في الخريطة القبرصية التركية الصادرة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ ، يقوم الجانب القبرصي اليوناني ، بغية المساهمة في اشاعة جو من حسن النية ، بتنفيذ تدابير عملية وفقا لنص وروح النقطة ٦ من اتفاق دنكتاش - كبريانو ، بما في ذلك أمور في جملتها رفع جميع التدابير التقييدية المفروضة على القبارصة الأتراك في مجالات التجارة والسياحة والسفر والنقل والاتصالات والمعونة الخارجية وما الى ذلك .

٧ - في حالة عدم وفاء الجانب القبرصي اليوناني بالتزامه النابع من الفقرة ٦ أعلاه ، تنتهي الادارة المؤقتة للأمم المتحدة لمنطقة فاروشا كما هي محددة في الخريطة القبرصية التركية الصادرة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ . وبناء عليه تعود المنطقة المذكورة الى ولاية القبارصة الأتراك .

٨ - يتفق الطرفان من حيث المبدأ ، بغية زيادة المساهمة في اشاعة جو من حسن النيّة وتعميق الثقة المتبادلة ومن ثم تيسير احراز تقدم نحو التوصل الى تسوية شاملة لمسألة قبرص ، على اعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي للطيران المدني تحت ادارة مؤقتة للأمم المتحدة بما يعود بالفائدة المتبادلة على الجانبين في قبرص ، ولتحقيق هذه الغاية ، يتعهد الطرفان باجراء مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة في ذات الوقت الذي تبدأ فيه المفاوضات المتعلقة بالتسوية الشاملة بقصد وضع طرائق تشغيل المطار دون ابطاء في شكلها النهائي .

٩ - ينتهي هذا الاتفاق بعد خمس سنوات من دخوله حيز النفاذ ، اذا لم يتم التوصل الى تسوية سياسية شاملة ونهائية لمسألة قبرص أثناء تلك الفترة . بيد انه يمكن تمديده بالموافقة المتبادلة للطرفين لفترة محددة يتفق عليها . وبانتهاء هذا الاتفاق ، تنتهي الادارة المؤقتة للأمم المتحدة لمنطقة فاروشا كما هي محددة في الخريطة القبرصية التركية الصادرة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ . وتعود المنطقة المذكورة الى ولاية القبارصة الأتراك. بيد ان انهاء الادارة المؤقتة للأمم المتحدة في فاروشا لا يستتبع بأية حال التشريد القسرى للذين استوطنوا في المنطقة .

ويحدوني شديد الأمل في آن تدرس الأفكار الواردة أعلاه الدراسة الجادة التي تستحقها ، بروح من حسن النيّة المتبادل ، وأن تسهم في استئناف المفاوضات بين الجانبين في وقت مبكر .

(توقيع) رؤوف ر. دنكتاش
الرئيس

- - - - -